

مشنقة الكنيست

نازية القرن
الـ 21

مذبحة صهيونية لـ 10 آلاف فلسطيني

صحيفة يومية أسسها فؤاد سراج الدين
عام ١٩٨٤ برئاسة تحرير مصطفى شردي



خمسة جنيهات



صفحات



الأربعاء ١ أبريل ٢٠٢٦ - ١٢ شوال ١٤٤٧ هـ - ٢٢ برمهات ١٧٤٢ ق
العدد ١٢٣٣٠ - السنة الأربعون

رئيس التحرير
كاظم فاضل - سامي الطراوي

رئيس مجلس التحرير
سامي أبوالعز

رئيس حزب الوفد ورئيس مجلس الإدارة
د. السيد البدوي شحاتة

الوفد: إجراءات الاحتلال الصهيوني في القدس «فاشية»

«البدوي»: إعدام الأسرى الفلسطينيين إبادة جماعية

الوفد أن الإجراءات القمعية الخطيرة التي اتخذها كيان الاحتلال الصهيوني بمنع المسلمين من أداء الصلاة في المسجد الأقصى، ومنع المسيحيين من أداء شعائهم الدينية في كنيسة القيامة خلال احتفالات أحد الشعانين ما هو إلا استمرار لسياسة الإجرام التي يمارسها الكيان الصهيوني، بدعم وتحريض وحماية من المساءة تمارسها الإدارة الأمريكية بل تساعد هذه الإدارة الملائشة على طمس الهوية التاريخية والدينية والحضارية للقدس الشريف دون أدنى مراعاة لعقيدة وكرامة ما يقرب من مليار مسلم ومئات الملايين من عدد من طوائف المسيحيين حول العالم.

وأعلن حزب الوفد المصري برئاسة الدكتور السيد البدوي شحاتة في بيان له أمس الرفض المطلق لهذه الجرائم والانتهاكات مؤكداً أن القدس بمقدساتها الإسلامية والمسيحية ليست أمراً يتم التلاعب به من سلطة الاحتلال وإنما هو قضية إنسانية ودينية عالمية لا يمكن تغيير هويتها أو فرض الأمر الواقع عليها بالقوة، كما يؤكد الوفد أن التاريخ يعلمنا أن الاحتلال مهما طال لن يستطيع أن يغير هوية الأرض، ولا أن يغير العقيدة الإيمانية في قلوب الشعوب، وأن القدس ستظل عصبية على محاولات التهويد والقمع، وأن المساس بالقدسيات في القدس هو لعب بالنار.

وأشار رئيس الوفد أن تحرير القدس سوف يظل واجباً دينياً وقومياً وأخلاقياً لا يسقط بالتقادم.



د. السيد البدوي رئيس حزب الوفد

وأن التاريخ أثبت أن القوانين الظالمة تسقط ويبقى حق الشعوب في الحرية والكرامة.. الحرية للأسرى والعدالة للشعب الفلسطيني، ويوماً - ليله قريب- عائدون عائدون عائدون

من جانب آخر، أكد الدكتور السيد البدوي شحاتة، رئيس حزب

أدان حزب الوفد المصري، برئاسة الدكتور السيد البدوي شحاتة، القرار الذي أقره الكنيست بالموافقة على تشريع يسمح بإعدام الأسرى الفلسطينيين داخل سجون كيان الاحتلال، وهو ما يمثل جريمة تنشر القتل العمد وتكشف الوجه الحقيقي القبيح لنظام الاحتلال القائم على الانتقام والقتل الجماعي.

وأضاف الدكتور السيد البدوي شحاتة، رئيس حزب الوفد، أن تحويل الإعدام إلى قانون يطبق على الأسرى الفلسطينيين يعد استمراراً لسياسة الإبادة الجماعية التي ينتهجها كيان الاحتلال ضد أصحاب الأرض أبناء الشعب الفلسطيني، ولن نذكر بأن هذا القرار انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، ولكل المبادئ التي قامت عليها العدالة الإنسانية، لأننا نخاطب كياناً دموياً لا يعترف بالقانون الدولي، ولا يعترف بالعدالة الإنسانية، ولا يعترف بغضب شعوب العالم الحر، وإنما نؤكد أن هذا القرار سوف يفتح الباب أمام مرحلة أكثر دموية في الصراع، سوف تتال من أمن الكيان الصهيوني وأمن داعميه، وحذر حزب الوفد من أن شرعنة قتل الأسرى لن تجلب أمناً ولن تصنع استقراراً، بل سوف تكشف للعالم أن الاحتلال لا يكتفي بالسيطرة على الأرض، بل يسعى أيضاً إلى السيطرة على حياة أصحاب الأرض وقهم في الوجود.

وأضاف «البدوي» أن إصدار قانون ظالم لن يمنح الاحتلال شرعية،



.. وطوفان غضب يجتاح العالم

السنجون الإسرائيلية.
وقالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين إن إقرار القانون يعبر عن الوجه الحقيقي للاحتلال الإسرائيلي، مؤكداً أن هذا القرار يأتي ضمن سلسلة ممارسات عنصرية ومعتدلة تستهدف الأسرى الفلسطينيين في السجون.
وأكدت أن إقراره يشكل أحد أبرز أشكال التوحش العنصري الذي يستهدف الشعب الفلسطيني، مضيفة أن هناك حالة خوف سائدة بين الأسرى نتيجة هذه السياسات القمعية.
وأكدت جهات حقوقية من داخل المستعمرات الصهيونية أن القانون يعد تشريعاً انتقامياً يطبق بشكل فتوى وانتقائي، إذ يقتصر تنفيذ عقوبة الإعدام على الفلسطينيين في المناطق المحتلة وكذلك على الفلسطينيين وما وصفته بمواطني وسكان الدولة. وأعلنت جمعية الحقوق المدنية الإسرائيلية عقب إقرار القانون، تقديم طعن أمام المحكمة العليا الإسرائيلية لإبطاله، وأوضحت الجمعية أن الطعن يستند إلى سببين رئيسيين، أولهما أن الكنيست لا يملك صلاحية التشريع في الضفة المحتلة لعدم السيادة الإسرائيلية عليها، وثانيهما أن القانون غير دستوري لتعارضه مع القوانين الأساسية التي تحظر التمييز العنصري. وتوالت ردود الفعل العربية والإسلامية والأوروبية رفضاً للقانون، ودعت أربع دول أوروبية تل آيبب إلى التخلي عن مشروع قانون يفرض عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين. وأعربت عن قلقها في بيان مشترك صادر عن بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وقال البيان أن المشروع من شأنه أن يزيد بشكل كبير من احتمالات تطبيق عقوبة الإعدام في إسرائيل، مؤكداً أن هذه العقوبة تعد شكلاً لا إنسانياً ومهيناً من أشكال العقاب، ولا تحقق أي أثر رادع.

كتبت- سحر رمضان:
وافق أمس كنيست العدو الصهيوني على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين بدعم بعض الأوساط في المعارضة مع الائتلاف الحاكم. وحولت حكومة الاحتلال سجونها إلى مسالخ بشرية، حيث القتل والترهيب والتعذيب الوحشي لأكثر من ١٠ آلاف أسير فلسطيني وصولاً للاعتداءات الجنسية على بعضهم كما استشهد أكثر من ١٠٠ أسير داخل السجون منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٢.
وقد صوت لصالح القانون ٦٢ عضواً، فيما صوت ٤٨ ضده، وامتنع عضو واحد عن التصويت. ومن بين المصوتين رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتانياهو، ورئيس حزب «يسرائيل بيتنا» المعارض، أفيدور ليرمان، لصالح القانون، بينما صوت نواب من حزب «يهود هتوراه» المشارك في الائتلاف ضده. ووافق عضوا الكنيست العربيين من الطائفة الدرزية، أكرم حسون وعفيف عبد على القانون، في حين لم يشارك عضو الكنيست حمد عمار، وهو عضو كنيست عربي درزي من حزب «يسرائيل بيتنا».
واحتل القانون ما يسمى بوزير الأمن الإسرائيلي إيتمار بن غفير أمام الكاميرات في مشهد أثار موجة غضب واسعة، وسط صمت دولي مطبق ومريب تجاه ما يجري داخل السجون، وقال بن غفير «لا نخاف من الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل لن تقبل أي ضغوط أو تهديدات من المسؤولين الأوروبيين بشأن قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين».
وحذرت مؤسسات الأسرى من أن القانون يمثل أخطر مرحلة في تاريخ الحركة الأسيرة، فيما رأت فصائل فلسطينية أن القرار يشترع سياسات القتل ويعمق استهداف الأسرى في

مصر : انتهاك فاضح

للقانون الدولي الإنساني

كتبت- تهاني شعبان:

أدانت مصر بأشد عبارات مصادقة الكنيست الإسرائيلي على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، في خطوة تمثل تصعيداً خطيراً وغير مسبوق وانتهاكاً فاضحاً لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، فضلاً عن كونه تقويضاً جسيماً للضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة.

وأكدت مصر أن هذا التشريع الباطل يكرس نهجاً تمييزياً ممنهجاً ويعزز نظام الفصل العنصري من خلال التفرقة في تطبيقه بين الفلسطينيين وغيرهم، بما يخالف أبسط مبادئ العدالة والمساواة أمام القانون، كما يمثل انتهاكاً صارخاً للوضع القانوني القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي لا تتطابق بموجبه التشريعات الإسرائيلية على المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وحذرت مصر مراراً من تجاهل الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة في الضفة الغربية وقطاع غزة على خلفية التصعيد العسكري الراهن في المنطقة، وتؤكد على خطورة هذا الإجراء وتداعياته على استقرار الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفرض احتواء التصعيد، مجددة رفضها القاطع لكافة السياسات والإجراءات الإسرائيلية الأحادية.

شهادات حية تروى لـ«الوفد» تفاصيل الحرب المسكوت عنها في سجون إسرائيل

المناطق الحيوية والسياحية لا يسرى عليها قرار الغلق محافظ القاهرة: ليس هدفنا إظلام المدينة



استثنائها يمكن مراجعته أو إلغاؤه في أي وقت، موضحاً أن الهدف ليس إظلام المدينة، بل ترشيدها استهلاك الطاقة، حيث لا تزال أعمدة الإنارة تعمل وفق احتياجات كل منطقة، كما كشف عن توجه المحافظة نحو التوسع في استخدام الطاقة الشمسية، سواء في إنارة الشوارع أو تقليل استهلاك الكهرباء، في الإعلانات واللوحات التجارية، ضمن خطة مستقبلية تهدف إلى تحقيق كفاءة الطاقة والاستفادة من الموارد البديلة.

واختتم المحافظ تصريحاته خلال الجولة التفقدية بالتأكيد على ضرورة الاستفادة من الأزمة الحالية في تطوير حلول مستدامة، بما يساهم في تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على الموارد.

مناطق لا يسرى عليها قرار الغلق

وأشار المحافظ إلى أن بعض المناطق الحيوية والسياحية لا يسرى عليها قرار الغلق في التاسعة مساءً، مثل كورنيش النيل، والفنادق السياحية، ومنطقة الحسين وخان الخليلي، نظراً لطبيعتها الخاصة كمناطق جذب سياحي ومصدر دخل مهم.

وأضاف أن منطقة وسط البلد شهدت إقبالاً ملحوظاً من السياحين مؤخراً، خاصة بعد تطبيق مشروع الهوية البصرية، مؤكداً أن الدولة تضع في اعتباره الحفاظ على النشاط السياحي والاقتصاد بهذه المناطق.

الهدف ليس إظلام المدينة

وشدد محافظ القاهرة على أن قرار الغلق يعد إجراءً

كتب - محمود عبد المنعم:

لا يزال قرار غلق المحال التجارية في التاسعة مساءً، الذي دخل حيز التنفيذ منذ أيام بتوجيهات من الحكومة، يؤثر حالة من الجدل في الشارع المصري، ما بين مؤيد يرى فيه ضرورة ملحة، ومعارض يعتقد أن هناك بدائل أخرى بعيداً عن تقليص ساعات العمل، وينقسم الرأي العام حول القرار: إذ يرى فريق أنه قد يؤثر على حركة التجارة ومصادر الدخل، بينما يؤكد فريق آخر أن الخطوة ضرورية في ظل التحديات الإقليمية الراهنة، خاصة مع تصاعد التوترات في المنطقة وتأثيرها على إمدادات الطاقة، بما في ذلك تداعيات الأوضاع المرتبطة بمضيق هرمز.

لماذا اتخذت الحكومة القرار؟

جاء قرار غلق المحال التجارية في التاسعة مساءً، في إطار توجه الدولة نحو ترشيده استهلاك الكهرباء وتقليل الضغط على موارد الطاقة، في ظل ظروف اقتصادية وإقليمية معقدة، وفي الوقت ذاته، تسمى الحكومة لتحقيق معادلة صعبة بين استمرار النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقرار الخدمات، ما يجعل القرار جزءاً من إجراءات إصلاحية تستهدف الصالح العام، مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

الشارع لا يكذب.. المواطن على قدر المسئولية

وكادته في أوقات التحديات، أثبت المواطن المصري وعيه وقدرته على تحمل المسئولية، حيث ظهر التزام واضح من أصحاب المحال والأنشطة التجارية بتنفيذ القرار، في مشهد يعكس روح التضامن والحرص على المصلحة العامة، ويؤكد هذا الالتزام أن الشارع المصري يدرك طبيعة المرحلة، ويقف داعماً لجهود الدولة لعبور الأزمة، بالتوازي مع تحركات حكومية مكثفة لتأمينه التنشيط وتخفيف أي تداعيات محتملة على المواطنين.

جهود الدولة لترشيده استهلاك الكهرباء

وخلال جولات ميدانية استمرت على مدار يومين، تابع الدكتور إبراهيم صابر، محافظ القاهرة، مدى الالتزام بتنفيذ القرار في عدد من أحياء العاصمة، مشيداً بالاستجابة الكبيرة من أصحاب المحال التجارية والمطاعم والكافيهات والأنشطة الحرفية، والتزامهم بمواعيد الغلق المحددة، إدراكاً لأهمية القرار في إظهار جهود الدولة لترشيده استهلاك الكهرباء وتقليل الاعتماد على المنتجات البترولية، خاصة في ظل التحديات الراهنة.

وأضاف المحافظ خلال تصريحاته بالجولة التفقدية، أن هناك أنشطة مستثناة من قرار الغلق، نظراً لارتباطها المباشر بالاحتياجات اليومية للمواطنين، مثل المخابز والصناعات ومحال السلع الغذائية، والتي تستمر في العمل وفق الضوابط المنظمة، بما يضمن عدم تأثر الخدمات الأساسية.



أهالي الإسكندرية يعانون من موجة غلاء مزدوجة الأسعار والتجار.. تحالف «غير معن» على المواطنين



تصوير: أحمد بسيوني

كتبت - شيرين طاهر:

تسود حالة من الغضب والاستياء بين أهالي الإسكندرية، بعدما تحولت وجة الغلاء، إلى حلم بعيد المنال، في ظل موجة غلاء مزدوجة ضربت أسواق «البر والبحر» معاً، لتضع المواطن البسيط في مواجهة مباشرة مع أزمات متلاحقة. وجاءت التقلبات الجوية العنيفة التي تعرضها نوبة «برد العجوز» على سواحل المدينة، لتلقي بظلالها الثقيلة على حركة الصيد في البحر المتوسط، حيث أدت اضطرابات الملاحة وارتفاع الأمواج إلى توقف رحلات الصيد، ما تسبب في نقص المسمروض وارتفاع ملحوظ في أسعار الأسماك والجمبري، وتزامن ذلك مع استمرار ارتفاع في أسعار الدواجن واللحوم، ليكتمل مشهد الأزمة التي تضرب مواطني الإسكندرية في شتى المجالات.

من الغفقات الحادة في الأسعار، حيث لم يمد البعيد البسيط، الذي طالما اعتبر الملاذ الأخير لمحدودي الدخل، متلخاً، بعدما تجاوز سعر الكيلو ١٢٠ جنيهًا، ليخرج تدريجياً من حسابات الأسر البسيطة.

وقالت مديحة وهبي، من منزل، إن الأسعار اشتعلت بشك غير مسبوق، متهمه بعض التجار باستغلال الظروف ورفع الأسعار دون ضوابط، قائلة: «يقينا بين نارين.. لا قادرين نشترى سمك

شركة الشمس بيراميدز للفنادق والمنشآت السياحية ش.م.م

القوائم المالية لشركة الشمس بيراميدز للفنادق والمنشآت السياحية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ - شركة مساهمة مصرية منشأة وفقاً لأحكام قانون الاستثمار المركز الرئيسي بمدينتي بيراميدز - ميدان الرحمة - الهرم - جيزة - سجل تجاري (٥٧١٢٥) الاستثمار - رأس المال المرخص به (٧٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي والمصدر والمذموم (٨٤,١٢٨,٠٠٠) دولار أمريكي

دعوة لتعويض اجتماع الجمعية العامة

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

الاسم	رقم	الاسم	رقم
٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤٢

إطلاق مبادرة لبناء قدرات 5 آلاف مطور في الذكاء الاصطناعي

وأعلن معهد تكنولوجيا المعلومات (ITI) عن إطلاق النسخة المصرية من المبادرة العالمية «Build with AI»، والتي تستهدف تأهيل وتمكين أكثر من خمسة آلاف مطور وبرمج في مصر، وتأتي هذه الخطوة في إطار استراتيجية الدولة لتعزيز الابتكار الرقمي وبناء مجتمع تقني قادر على مواكبة التحولات المتسارعة في سوق العمل العالمي عبر توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي. تعتمد المبادرة على سلسلة من ورش العمل التطبيقية «أونلاين» التي تعقد أيام الجمعة لمدة أربعة أسابيع، بمشاركة نخبة من خبراء شركة «جوجل» في تطوير البرمجيات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ينقسم البرنامج التدريبي إلى مسارين: الأول «أساسي» يستهدف الطلاب

والمبتدئين لتعريفهم بمفصلة جوجل السحابية وكيفية بناء مشروعات أولية، بينما يركز المسار «المتقدم» على المحترفين والمهندسين لبناء أنظمة ذكاء اصطناعي عالية الكفاءة وقابلة للتطوير. ويهدف دعم التطبيق العملي، تمنح المبادرة المتدربين أرصدة مجانية لاستخدامها على منصة جوجل السحابية (Google Cloud)، ما يتيح لهم تنفيذ مشروعات حقيقية خلال فترة التدريب التي تبدأ رسمياً في 24 أبريل المقبل. تشترط المبادرة على المتقدمين توفر جهاز حاسب محمول واتصال مستقر بالإنترنت لضمان الاستفادة القصوى من المحتوى التفاعلي، في خطوة تعكس التزام المعهد بسد الفجوة الرقمية وتوطين أحدث تكنولوجيات الحوسبة والذكاء الاصطناعي في مصر.

مصر تحجز مقعد السيادة الرقمية

تحالف «الاتصالات» و«الكهرباء» يرسم خارطة طريق لمراكز البيانات الخضراء

3 حوافز رئيسية تقود الاستثمار.. طاقة مستقرة وتراخيص سريعة وتكلفة تنافسية



جذب عمالقة التكنولوجيا الفائقين إلى السوق المصرية

البشرية من مهندسين وخبراء قادرين على إدارة هذه المراكز المعقدة بكفاءة عالمية. وأضاف هندی أن تطوير هذه الصناعة هو الخطوة الأهم نحو السيادة الرقمية، حيث يتيح استضافة تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة محلياً، مما يحسن جودة الخدمات الحكومية والخاصة المقدمة للمواطن المصري، ويؤمن بيانات الدولة داخل حدودها.

فريق عمل مشترك لـ «الاستراتيجية الخضراء»

انتهت قمة الوزيرين باتفاق جوهرى على تشكيل فريق عمل مشترك يضم قيادات من الجهاز القومي لتطبيقات الاتصالات وقطاعات التخطيط بالكهرباء، المهمة الموكلة إليهم هى صياغة استراتيجية مراكز البيانات التى تتضمن حزمة حوافز غير مسبوقة، تشمل ضمانات الطاقة من خلال توفير إمدادات



(RDH1) الواقع فى قلب القرية الذكية. تكليف مكاتب استشارية دولية مثل «Bak-er Tilly» و«KPMG»، لإصدار شهادات تأكيد حول المعلومات المالية المستقبلية لهذا المركز، يشير بوضوح إلى أن الشركة تستعد لمرحلة جديدة. قد تشمل شراكات استراتيجية أو طرْحاً استثمارياً يعظم من قيمة هذا الأصل التكنولوجى الفريد، المصرية للاتصالات لا تكفى بكونها ناقلاً للبيانات عبر كابلاتها البحرية، بل تسعى لتكون المستضيف الأكبر لها فى المنطقة.

وضع المهندس رأفت هندی يده على مكانم القوة المصرية، مؤكداً أن مصر تمتلك خلطة سرية للنجاح فى هذا المجال، تبدأ من الموقع الجغرافى الاستراتيجى الذى يربط الشرق بالغرب، مراراً بامتلاك أشمل شبكة ألياف ضوئية فى المنطقة، وصولاً إلى القوة

كتب - جهاد عبد المنعم ومنة الله جمال: لم تعد مراكز البيانات مجرد غرف مغلقة تضم خوادم صماء، بل أصبحت النفط الجديد وعصب الاقتصاد الرقمى الذى تتسابق عليه الدول، ومن العاصمة الإدارية الجديدة، انطلقت شرارة تحالف استراتيجى غير مسبوق بين وزارتي الاتصالات والكهرباء، يهدف لتحويل مصر إلى منصة إقليمية جاذبة لمعالقة التكنولوجيا الفائتين الذين يمتلكون بنية تحتية رقمية ضخمة تتوسع بسرعة مذهلة لتلبية الطلب العالمى، مدعومة بتوجيهات رئاسية مباشرة تضع صناعة البيانات على رأس أولويات الأمن القومى والاستثمارى.

تحالف «السيادة والطاقة»... استراتيجيته ما وراء الكابلات

فى اجتماع رسم السياسات الذى جمع المهندس رأفت هندی، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء، بدا واضحاً أن الدولة المصرية انتقلت من مرحلة توفير البنية التحتية إلى مرحلة توطين التكنولوجيا الحديثة، كما أن الاجتماع لم يكن بروتوكولياً، بل كان ورشة عمل فنية لبحث آليات تقديم حوافز استثمارية حقيقية، تضمن استدامة الطاقة بأسعار تنافسية، وتبسيط إجراءات التراخيص التى طالما كانت عائقاً أمام تدفق رؤوس الأموال الضخمة.

ويرى الدكتور محمود عصمت أن أمن الطاقة هو المفتاح، حيث تستهدف الاستراتيجية الوطنية للكهرباء الوصول بنسبة الطاقة المتجددة فى المزيج الوطنى إلى 42% بحلول عام 2030، هذا الرقم ليس مجرد إحصائية، بل هو بطاقة تعارف جاذبة للمستثمرين الدوليين الذين يبحثون عن مراكز بيانات خضراء لخفض انبعاثاتهم الكربونية، وهو ما تملكه مصر بوفرة فى ظل التوسع فى مشروعات الطاقة الشمسية والرياح.

المصرية للاتصالات.. «اللاعب الأكبر» يثمن أصوله

وبينما ترسم الوزارات السياسات الكلية، بدأت شركة المصرية للاتصالات (WE) السدء التنفيذى الأقوى للدولة فى هذا القطاع، خطوات عملية على أرض الواقع، ففى آخر اجتماع لاجتماعها العمومية المنعقد فى مارس 2026، كشفت الأوراق عن تحرك استراتيجى لتقييم مركز البيانات الإقليمى

صعيد مصر «وادي سيلكون» جديد

إيتيدا تضخ 200 مليون جنيهه استثمارات فى شركات أسوان الناشئة



تخطو الدولة المصرية خطوات متسارعة نحو تعزيز منظومة ريادة الأعمال كركيزة أساسية للنمو الاقتصادى، مع تركيز خاص على الأقاليم والمحافظات خارج نطاق العاصمة، ويعد قطاع التكنولوجيا والشركات الناشئة فى صعيد مصر واحداً من أكثر القطاعات الواعدة، بالنظر إلى حجم الكوادر الشابة التى تمتلكها هذه المحافظات والقدرة على تطوير أدوات التحول الرقمى لابتكار حلول محلية ذات أبعاد عالمية.

نجاح المبادرات الحكومية فى الوصول إلى أقصى الصعيد يعكس رؤية استراتيجية تهدف إلى تحقيق العدالة الرقمية وتوزيع ثمار التنمية التكنولوجية بشكل متوازن، وهو ما تجلى بوضوح فى نتائج فعاليات سلسلة معسكرات أسوان الأخيرة، التى لم تكن مجرد برنامج تدريبى، بل كانت منصة لإثبات الجدوى الاقتصادية للعقول المصرية فى الجنوب.

انحياز حكومى فى مواجهة تحديات التمويل
أعلنت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) رسمياً عن ختام فعاليات برنامج «سلسلة معسكرات أسوان» الذى أقيم بمقر مركز إبداع مصر الرقمية «كرينيتفا» بجامعة أسوان. وشهدت كواليس البرنامج تحولا تنفيذياً مهماً، فبينما انطلقت الترويجيات فى نوفمبر 2024 بالشراكة مع شركة «Plug and Play»، وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، طرأت متغيرات فى برامج التعاون التتموى أدت إلى توقف التمويل الخارجى المخصص للبرنامج.

وفى إطار التزام الدولة بدعم مسار ريادة الأعمال، اتخذت هيئة «إيتيدا» قراراً بالاعتماد على مواردها الذاتية لاستكمال كل مراحل البرنامج وتمويله بالكامل، وجاء هذا القرار استجابة لحجم الإقبال الواسع من شباب الصعيد، حيث تقدم للاندماج بالبرنامج أكثر من 150 شركة ناشئة، مما دفع الهيئة لاستكمال المهمة لدعم 61 شركة تم اختيارها وفق معايير دقيقة، لضمان عدم توقف قطار الابتكار فى المحافظة.

200 مليون جنيه.. شهادة ثقة فى شركات الصعيد

أسفرت نتائج البرنامج عن مؤشرات اقتصادية لافتة، حيث كشف المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى لهيئة «إيتيدا»، عن نجاح عدد من الشركات الناشئة المشاركة فى جذب استثمارات مباشرة بلغت قيمتها الإجمالية نحو 200 مليون جنيه، وتؤكد هذه الأرقام نجاح الخطة الهادفة لربط الشركات الناشئة بشبكات المستثمرين ومسرعات الأعمال العالمية، ما يسهم فى

70% من الإنترنت فى قبضة الكبار



فقط، بل يمنحها القدرة على توجيه الوعي الجمعى عبر خوارزميات تتحكم فيما نراه وما نغفل عنه.

ورغم محاولات المنصات الناشئة والذكاء الاصطناعى التوليدى مثل ChatGPT الذى بدأ يظهر فى قوائم الأكثر زيارة لكسر هذا الاحتكار، إلا أن عادات المستخدمين لا تزال تميل إلى الولاء للمعالقة التقليدية، إن هيمنة جوجل ويوتيوب تمكس حقيقة واحدة فى 2026، من يمتلك الإجابات يمتلك الإنترنت.

يرى المحللون أن التوجه القادم، هو نحو التطبيقات الفائقة التى تجمع بين البحث، التواصل، والدفع المالى فى مكان واحد، وهو المسار الذى تحاول كل من «تيك توك» و«ميتا» سلوكه للحاق بقطار جوجل السريع. يظل المشهد الرقمى فى 2026 مرآة لسيطرة التكنولوجيا على تفاصيل حياتنا، حيث باتت خريطة الإنترنت تكتب بلغة «التريند» و«الخوارزمية»، وسط تساؤلات مشروعة حول مستقبل الخصوصية والتنوع فى ظل هذا الاحتكار الرقمى العابر للقارات.

الإنترنت عالمياً.. خريطة القوى.. هيمنة أمريكية واختراقات صينية

تنقسم الخارطة الرقمية لعام 2026 إلى ثلاثة معسكرات كبرى، معسكر ميتا الذى يواصل بسط نفوذه عبر «فيسبوك»، «واتساب»، و«إنستجرام»، ورغم المنافسة الشرسة، تظل تطبيقات مارك زوكربيرج هى النبطس اليومى للتواصل الاجتماعى والدرشة الفورية، ويبرز «تيك توك» كأبرز المنصات نمواً فى استهلاك الوقت، حيث استطاع سحب البساط من تحت أقدام منصات تقليدية، فإرضاً نمط المحتوى القصير كمعيار ذهبى للمنافسة، وتواصل أمازون ريادتها فى تحويل حركة الإنترنت إلى صفقات بيع وشراء، متبوعة بمنصات صينية صاعدة بدأت تغزو الأسواق الغربية.

صراع المعالقة.. هل انتهى عصر التعددية؟

تشير البيانات إلى ظاهرة «تركيز القوة»، فالمواقع العشرة الأولى عالمياً تستحوذ على نسبة مرعبة من إجمالى الزيارات العالمية، وهذا التركيز لا يمنح هذه الشركات قوة مالية

لم يعد الإنترنت ذلك الفضاء المفتوح والمشتت كما كان فى بداياته، بل تحول فى عام 2026 إلى إقطاعيات رقمية كبرى تسيطر عليها أسماء معدودة على أصابع اليد الواحدة، ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن منصة «Visual Capitalist»، فإن نفع عدد قليل من المنصات الرقمية فى فرض سيادة شبه كاملة على حركة المرور العالمية، ترسم المسارات التى يسلكها مليارات البشر يومياً فى البحث، التواصل، والتسوق.

جوجل ويوتيوب.. الثنائى الذى لا يقهر تظهر الأرقام أن جوجل لا تزال تتربع على عرش الشبكة العنكبوتية بفارق هائل عن أقرب منافسيها، حيث يظل محرك البحث العالمى هو «البوابة الأولى» والوحيدة تقريباً لمعظم سكان الأرض. ولكن المثير للدهشة هو الصعود المستمر لمنصة «يوتيوب»، التى لم تعد مجرد موقع لمقاطع مسيرة التحول الرقمى، مؤكدة أن الاستثمار فى العقول الشابة بمحافظات الصعيد هو الرهان الأضمن لتحقيق جعل «الفايت» (الشركة الآ) تتحكم فى الحصة الأكبر من انتباه واهتمام مستخدمى

الأربعاء ١ ابريل ٢٠٢٦ - ١٣ شوال ١٤٤٧هـ - ٢٣ برمهات ١٧٤٢ق
العدد ١٢٢٢٠ - السنة الأريعون

الأخيرة

إشراف: خالد حسن

لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS
alakhera.wafd@yahoo.com

الوفد

«الوفد» نبش «مداخن الأحياء»

شهادات «عمداء الأسرى» الناجين من الجحيم تصفع قانون الإعدام الصهيوني

«مشاريع الشهادة» يروون لـ«الوفد» تفاصيل الحرب المسكوت عنها خلف أبواب السجون



د. محمد مهران



محمد الطوس

على المجتمع الدولي أن لا يقف مكتوف الأيدي على ما يجرى من انتهاكات الاحتلال للمواثيق الدولية كميثاق جنيف الأول والثاني وتعديلاتهما وعليه ممارسة الضغط الحقيقي على دولة الاحتلال لنشيم من تنفيذ هذا القانون العنصري..

وبينما روى عمداء الأسرى كيف تحولت السجون إلى ساحات حرب بعد السابع من أكتوبر، يرى الدكتور محمد محمود مهران، أستاذ القانون الدولي العام وعضو الجمعيات الأمريكية والأوروبية والمصرية للقانون الدولي، أن مصادقة الكنيست الإسرائيلي على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين يعنى شرعية على ما هو أخطر قاتلاً: «إقرار هذا القانون يمثل انتهاكاً صارخاً وجسيماً للقانون الدولي الإنساني ولا يمكن تبريره تحت أي إطار قانوني».

وقال مهران في حوار مع «الوفد»، إن اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ التي تنظم معاملة أسرى الحرب تنص في المادة ٣ المشتركة على حظر إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً وتكفل جميع الضمانات القضائية.

وأكد أستاذ القانون الدولي أن المادة ٩٩ من الاتفاقية نفسها تحظر محاكمة أسرى الحرب إلا أمام نفس المحاكم ووفقاً لنفس الإجراءات التي تطبق على أفراد القوات المسلحة لدولة الاحتلال. محدراً من أن القانون الإسرائيلي ينتهك هذه المواد بشكل سافر لأنه يستهدف الفلسطينيين دون الإسرائيليين.

وأضاف مهران أن الطابع التمييزي للقانون واضح تماماً، مشيراً إلى أن التشريع يجيز إعدام الفلسطينيين بينما لا يتضمن أي عقوبة مماثلة للإسرائيليين الذين يرتكبون جرائم قتل بحق فلسطينيين، مؤكداً أن هذا تمييز قائم على الهوية الوطنية والعرقية ينتهك المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أن «لنالس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحياتهم».

وحذر من أن هذا التمييز المنهجي يرقى لمستوى الفصل العنصري المحظور دولياً بموجب اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام ١٩٧٢، لافتاً إلى أن المادة الثانية من هذه الاتفاقية تعرف الفصل العنصري بأنه الأفعال اللاإنسانية المرتكبة بقصد إقامة هيمنة جماعة عرقية على جماعة عرقية أخرى وقمعها بصورة منهجية.

وقال مهران: «نحن أمام تحول استراتيجي خطير من السجن كعقوبة إلى الإعدام كسياسة، موضحاً أن إسرائيل كانت تستخدم السجن والاعتقال الإداري كأدوات قمع رئيسية، مؤكداً أن القانون الجديد يعينف الآن الإعدام القانوني لترسانة أدوات القمع، محدراً من أن جعل الإعدام خياراً افتراضياً في المحاكم العسكرية الإسرائيلية يعنى أن القضاة العسكريين سيكونون تحت ضغط سياسي لتطبيقه بشكل واسع».

وأشار إلى أن القانون ألغى شرط الإجماع القضائي الذي كان معمولاً به سابقاً، مؤكداً أن هذا يسهل إصدار أحكام الإعدام ويجولها من استثناء نادر إلى ممارسة اعتيادية.

كما حذر أستاذ القانون الدولي العام، من أن أكثر من ١٠.٠٠٠ أسير فلسطيني محتجزون حالياً في السجون الإسرائيلية باتوا في خطر محقق وشيك، موضحاً أن القانون قد يطبق بأثر رجعي على أسرى يقضون أحكاماً مدنية، مؤكداً أن المادة ١٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تحظر تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي.

وحذر أيضاً من أن إسرائيل قد تتجاوز حتى هذا المبدأ الأساسي، لافتاً إلى أن القانون يفتح على أي غوغ مما يجعل أحكام الإعدام نهائية وغير قابلة للمراجعة، مؤكداً أن هذا ينتهك المادة ٦ من العهد الدولي التي توجب في قضايا الإعدام حق التماس العفو أو تخفيف الحكم.

وأكد مهران أن الأدوات القانونية المتاحة دولياً متعددة، داعياً المحكمة الجنائية الدولية لإصدار أوامر اعتقال فورية بحق أعضاء الكنيست ورئيس الحكومة الذين أقروا هذا القانون باعتباره جريمة ضد الإنسانية، مطالباً مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بفتح جلسة طارئة وتشكيل لجنة تحقيق دولية، مؤكداً أن محكمة العدل الدولية يمكنها إصدار رأي استشاري جديد يؤكد عدم قانونية هذا التشريع، من خلال طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونوه كذلك بأن المادة ٤٣ من لوائح لاهاي لعام ١٩٠٧ تحظر على الاحتلال تغيير القوانين القائمة في الأراضي المحتلة إلا للضرورة القصوى، لافتاً إلى أن تشريعات الإعدام لا تطوى على أي ضرورة بل هي انتقام منظم.

لم تعد النزائين وحدها هي ما يبتلع أعمار الأسرى الفلسطينيين، ولم يعد الزمن المسروق خلف القضبان هو أقصى ما يمكن أن يواجهوه في قبور مؤجلة يدهن فيها العمر على دفعات؟

«عمداء الأسرى» مشاريع شهادة مؤجلة عاشوا أعماراً كاملة وهم على حافة الحياة والموت في آن واحد، حفظت الجدران أنفاسهم كما تحفظ القبور صمت موتاهم فصاروا وجوهاً للزمن الثقيل، وذاكرة حية لوجع فلسطيني ممتد لا يحده قيد.

خرج بعضهم أخيراً من دهاليز العتمة، حاملين أجساداً

لم تعد النزائين وحدها هي ما يبتلع أعمار الأسرى الفلسطينيين، ولم يعد الزمن المسروق خلف القضبان هو أقصى ما يمكن أن يواجهوه في قبور مؤجلة يدهن فيها العمر على دفعات؟

«عمداء الأسرى» مشاريع شهادة مؤجلة عاشوا أعماراً كاملة وهم على حافة الحياة والموت في آن واحد، حفظت الجدران أنفاسهم كما تحفظ القبور صمت موتاهم فصاروا وجوهاً للزمن الثقيل، وذاكرة حية لوجع فلسطيني ممتد لا يحده قيد.

خرج بعضهم أخيراً من دهاليز العتمة، حاملين أجساداً



حراس الذاكرة يواجهون «مقصلة الكنيست»:

لن يكسروا إرادتنا حتى لو أقرروا الإعدام

الموت المعلن هو الفصل الأخير

في مسرحية المحاكم الإسرائيلية

وأكد أن هذا القانون لن يغير معادلة الصمود، بل سيبرز الأسرى قوة ووحدة وثباتاً لأنهم مشروع شهادة يؤمنون بعدالة قضيتهم.

بدأت حكاية مؤقدة في عام ٢٠٢٢، حيث روى أنه واجه الاحتلال بعد قتل ضابط إسرائيلي تياهي بجرائم حرب أكتوبر ١٩٧٣، قائلاً: «استفز مشاعري تياهي بجرائم ما فعل بجنود مصر، فحملت سلاحاً وقلت له أمام منزله: اليوم انتقم لشهداء فلسطين ومصر، فاطلقت عليه ثلاث رصاصات من مسافة صفر».

هرب منصور من المنطقة، فلاحقته قوات الاحتلال عامين حتى حوضر بمنزل في سنيريا بمحافظة قلقيلية، ووصف معركته: «نادوا علي عبر مكبرات الصوت وطالبوني بالاستسلام، لكنني رفضت وخضت معركتي الأخيرة واشتريت معهم فاصبوني بثلاث رصاصات اخترقت جسدي، وأخرجت أعماعي من بطني، وسقطت بين الحياة والموت ثلاثين يوماً، حتى استقيت لأجد السبلال الحديدية تكبل يدي وقدمي».

في عيادة سجن الرملة قضى منصور ٢١ عاماً قبل الانتقال لسجن عوفر، ثم تحدث بمرارة عن التصعيد الوحشي منذ ٧ أكتوبر، قائلاً: «هاجمتنا وحدات (المساد)، اليماز، الكثير، التحشون». وهي وحدات إسرائيلية مهمتها التكيل بالأسرى، اقتحمونا وهم يلبسون الأقنعة، رشونا بالمغاز، قتلوا خمسة عشر شهيداً من الضفة... رأيت زملائي يفقدون عيونهم، وجعلوني أرخف على الأرض».

ومن بين وجع ثقيل وأبواب أوصدت طويلاً على جسد أنهكه القيد، خرج مراد حمدان، بملامح تختلط فيها الدهشة بالحزن والفرح، كان الضوء ما زال غريباً على عينيه، بعدما حكم عليه بالمؤبد، وقضى شبابه كاملاً خلف القضبان.

«المعركة الحقيقية ما زالت قائمة لمن هم في الداخل... بهذه الكلمات استهل «مراد حمدان» ابن بلدة كفر الديك، حديثه حديثه لـ«الوفد» عقب المصادقة على قانون إعدام الأسرى، وهو الذي نال حريته في الدفعة الرابعة من صفقة التبادل بعد ٢١ عاماً من الاعتقال قائلاً: «خرجت لأنتفض الحرية بعد ٢١ عاماً... وأول مرة أمسك الهاتف كانت بعد خروجي، لم ألس هاتفاً من قبل، ولا أعرف شكل الشاشة، ولا سمعت رنيتها إلا بعد التحرر».

واستعد مراد بداية حكايته قائلاً: «ولدت في نابلس عام ١٩٧٩ لعائلة هجرت من مجدل الصادق عام ١٩٤٨، وعشت طفولتي تحت الاحتلال... كنت من أطفال

وأكد أن هذا القانون لن يغير معادلة الصمود، بل سيبرز الأسرى قوة ووحدة وثباتاً لأنهم مشروع شهادة يؤمنون بعدالة قضيتهم.

بدأت حكاية مؤقدة في عام ٢٠٢٢، حيث روى أنه واجه الاحتلال بعد قتل ضابط إسرائيلي تياهي بجرائم حرب أكتوبر ١٩٧٣، قائلاً: «استفز مشاعري تياهي بجرائم ما فعل بجنود مصر، فحملت سلاحاً وقلت له أمام منزله: اليوم انتقم لشهداء فلسطين ومصر، فاطلقت عليه ثلاث رصاصات من مسافة صفر».

هرب منصور من المنطقة، فلاحقته قوات الاحتلال عامين حتى حوضر بمنزل في سنيريا بمحافظة قلقيلية، ووصف معركته: «نادوا علي عبر مكبرات الصوت وطالبوني بالاستسلام، لكنني رفضت وخضت معركتي الأخيرة واشتريت معهم فاصبوني بثلاث رصاصات اخترقت جسدي، وأخرجت أعماعي من بطني، وسقطت بين الحياة والموت ثلاثين يوماً، حتى استقيت لأجد السبلال الحديدية تكبل يدي وقدمي».

في عيادة سجن الرملة قضى منصور ٢١ عاماً قبل الانتقال لسجن عوفر، ثم تحدث بمرارة عن التصعيد الوحشي منذ ٧ أكتوبر، قائلاً: «هاجمتنا وحدات (المساد)، اليماز، الكثير، التحشون». وهي وحدات إسرائيلية مهمتها التكيل بالأسرى، اقتحمونا وهم يلبسون الأقنعة، رشونا بالمغاز، قتلوا خمسة عشر شهيداً من الضفة... رأيت زملائي يفقدون عيونهم، وجعلوني أرخف على الأرض».

ومن بين وجع ثقيل وأبواب أوصدت طويلاً على جسد أنهكه القيد، خرج مراد حمدان، بملامح تختلط فيها الدهشة بالحزن والفرح، كان الضوء ما زال غريباً على عينيه، بعدما حكم عليه بالمؤبد، وقضى شبابه كاملاً خلف القضبان.

«المعركة الحقيقية ما زالت قائمة لمن هم في الداخل... بهذه الكلمات استهل «مراد حمدان» ابن بلدة كفر الديك، حديثه حديثه لـ«الوفد» عقب المصادقة على قانون إعدام الأسرى، وهو الذي نال حريته في الدفعة الرابعة من صفقة التبادل بعد ٢١ عاماً من الاعتقال قائلاً: «خرجت لأنتفض الحرية بعد ٢١ عاماً... وأول مرة أمسك الهاتف كانت بعد خروجي، لم ألس هاتفاً من قبل، ولا أعرف شكل الشاشة، ولا سمعت رنيتها إلا بعد التحرر».

واستعد مراد بداية حكايته قائلاً: «ولدت في نابلس عام ١٩٧٩ لعائلة هجرت من مجدل الصادق عام ١٩٤٨، وعشت طفولتي تحت الاحتلال... كنت من أطفال

أعدت الملف: هدى أيمن

أسهل بكثير... فنذكرى استشهاد حجازي والوزير ومجموع عام ١٩٣٦ لا تزال حية، وهذا القانون سيجعل كل مناضل يحرص على استشهاده قبل حياته».

وكشفت الطوس أن الاحتلال يمارس الإعدام البطيء فعلياً منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٢ دون حاجة لقانون، حيث تحولت السجون إلى جحيم تحت إشراف الجيش، موضحاً أن هناك «إعدامات تمت بقرار سري من بن غفير»، سواء بالضرب المباشر، أو الحرمان من العلاج، أو سياسة التجويع التي أدت لاستشهاد العشرات.

ورأى أن الاحتلال اختار توقيتاً خبيثاً لتمرير قانون الإعدام، مستغلاً اشتغال العالم بالصراع مع إيران والمجال الإعلامي المزدهم ليقوم بفعله دون صدع دولي.

وانتقد الطوس بشدة الصمت الدولي والمواقف الغريبة، واصفاً إياهم بالعالم الذي يدعى الحضارة بينما الغرب هو أساس الإجرام».

وأنتهى شهادته بنسؤال استكاري حول دور نقابات المحامين والحقوقيين والساسة، مؤكداً ضرورة وجود حراك على كل المستويات من أجل فضح هذا الكيان المجرم وقوانينه الإجرامية في كل الساحات.

ثمن الحرية
بعد ثلاثة عقود وثلاثة أعوام من تقيبه في غياهب النزائين، خرج ضياء الأغا، الذي اعتقل مرهافاً في السابعة عشرة وعاد رجلاً في الخمسين غزا الشيب رأسه، ليحمل لقب «عميد أسرى غزة وأقدمهم».

اعتقل عام ١٩٩٢ بتهمة الانتماء لحركة «فتح» وتنفيذ عملية فدائية قتل فيها ضابطاً بالموساد الإسرائيلي باستسخدام معول زراعي، ومنذ تلك اللحظة بدأت رحلة المؤبد، التي لم تكن مجرد حكم بالسجن بل مساراً ممثلاً من القيد، حيث جرم من وداع والده وشقيقته، ورم أسبست حقوق الإنسان خلف القضبان.

وقال لـ«الوفد» واصفاً موقفه من القضاء الإسرائيلي الذي يشرعن اليوم القتل: «حكم علي بالمؤبد مدى الحياة وتلقيت الخبر بشكل طبيعي، لأنني أعلم أن نهاية النضال أما المؤبد أو الاستشهاد».

وحين حاول القاضي استطاقه، كان رده: «لا أريد أن أتحدث مع احتلال يبيع مسرحية لمحكمة الفلسطينيين داخلها».

واختم رسالته للأسرى الذين يواجهون اليوم شبح الإعدام والقمع: «بالأمس كنا بينكم، واليوم نحن خارج السجون. حريتكم قادمة لا محالة».

«اصبروا وأثبتوا، فانتم نبراس هذا الشعب وعنوان كرامته».

منصور مؤقدة، ذلك الأسير الذي تحرر جسده من قضبان السجن بعد ثلاثة وعشرين عاماً، لكن روحه ما زالت تحمل ثقل القيود وآثار الجراح التي لا تتدل، غادر الزنزانة وبقيت أعماءه خارج جسده، شاهدة على عبوس احتلال أراد تركه جرحاً حياً لا يشفى.

اليوم، يعلق مؤقدة لـ«الوفد» على محاولات الاحتلال شرعنة إعدام الأسرى، مؤكداً أن الواقع خلف القضبان تجاوز بشاعة النصوص القانونية.

رأى منصور مؤقدة أن الاحتلال الإسرائيلي لا يحتاج إلى غطاء قانوني لتنفيذ جرائمه، قائلاً: «هذه الدولة المحتلة لا تعترف بالعلم ولا بالقوانين الدولية، فهي دولة بنيت على قتل الأطفال».

وأضاف مؤقدة أن خبر قانون الإعدام لم يكن مفاجئاً له، لأن الاحتلال أعدم فعلياً نحو ٩٠ أسيراً منذ ٧ أكتوبر وحتى الآن، واصفاً القانون بأنه عنصري ويعبر عن القصد والكراهية.

والوعى.

وأكد «أبوشاردي» لـ«الوفد» في تعليقه على مصادقة الكنيست على قانون إعدام الأسرى، أن هذا الطرح ليس جديداً، لكنه يأتي في ظل حكومة يمينية متطرفة نازية يقودها نتنياهو وبين غير وسموترش، ما يجعله متوقفاً، مشدداً على أن هذا القانون لا يشكل خوفاً للمناضلين الفلسطينيين، لأنهم يضعون الشهادة نصب أعينهم منذ البداية، مؤكداً: «الموت لا يخيفنا».

وأضاف أن حكم الإعدام، رغم قسوته، قد يكون أهون من السجن طويل الأمد، موضحاً أن التثبيات (السجن) هو أشد قسوة من القتل، مستشهداً بآيات قرآنية تؤكد ذلك المعنى: «وإذ يكره الذين كفروا أن يتبوءوا الموتى أو يقتلوا أو يخرجوا».

وقال: «لو استشهدت أو حكم على بالإعدام لكان

تعود لنقرأ الحكاية من جديد على لسان من قهروا القيد، من محمد الطوس، الذي أمضى ٤٠ عاماً إلا قليلاً يقاتل الزمن وحده، إلى منصور مؤقدة، الشهيد الحى الذي تحرر من القيد ليبقى أسيراً لأسماء بلاستيكية وجسد هشمه الإهمال الطبي في مداخن «الرملة».

نمر بضياء الأغا، عميد أسرى غزة، الذي اختطف الأسر ربيع شبابه ليعيده شيخاً في الخمسين، وصولاً إلى مراد حمدان، الذي لمس الهاتف لأول مرة بعد ٢١ عاماً من الظلام، حاملاً في ذاكرته شهادات مروعة عن أجساد مهشمة وأسرى قتلوا خلف الكاميرات.

هؤلاء لا يحكون اليوم ما عاشوه فحسب، وإنما يقربون أجراس الخطر لما قد ينتظر رفاقهم الذين تركوهم خلفهم تحت رحمة «قانون الموت» تجسيدا لما قاله الشاعر سميح القاسم: «يا عبو الشمس.. لن أساوم.. وإلى آخر نض في عروقي سأقاوم.. ربما تسلبني آخر شبر من ترابي.. ربما تطعم للسجن شبابي.. لكنني.. لن أساوم».

قبور الأحياء
من بين جدران بناقت بأنفاسه وأحلامه، خرج صوت عميد الأسرى الفلسطينيين، محمد أحمد عبدالحمد الطوس، المعروف بأبوشاردي، حاملاً حكاية تمتد لما يقارب أربعة عقود من الألم والصمود.

داخل زنزانة ضيقة لا تتسع إلا لظله، عاش «الطوس» تجربة وصفها بأنها أقرب إلى «قبور الأحياء»، حيث يدهن الإنسان حياً، ويعيش عمره كاملاً بين الجدران، منتظراً لحظة قد تأتي أو لا تأتي.

اعتقل عام ١٩٨٥، قبل سنوات من اتفاق أوسلو، وغاب عن الحياة في أوج شبابه، ليخرج بعد نحو أربعين عاماً، وتحديداً في ٢٠٢٥، ضمن صفقة تبادل.

وهي حديث خاص لـ«الوفد»، روى «الطوس» تفاصيل اعتقاله قاتلاً أنهم دفعوا في كمين أعد لهم، أطلقت فيه النيران من مسافة الصفر، ما أدى لاستشهاد اثنين من رفاقه، بينما أصيب هو وآخرون استشهدوا لاحقاً داخل مستشفيات الاحتلال، وخضع لتحقيق قاس استمر شهرين، استخدمت فيه كل وسائل الضغط، لكنه رفض إعادة أقواله، مؤكداً تمسكه بموقفه، ليحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

على مدار قرابة أربعة عقود، تنقل «الطوس» بين سجون بئر السبع والرملة وجنيد، والتقى موزاً وطنية بارزة، منهم الأسير الراحل أحمد جبارة أبوالسكر وتاج الدين الحسيني وأبو الليال وأبوحسن الذي مضى على اعتقاله في تلك الفترة قرابة ٢٤ عاماً، وأسهم في بناء حالة تنظيمية داخل السجن، محاولاً النزائين الضيقة إلى «مدرسة للصبر والوعى» حولته إلى مدرسة للصبر

الاتحاد العام لمتنّجى الدواجن

دعوة

دعوة لانعقاد الجمعية العمومية العادية للاتحاد العام لمتنّجى الدواجن

وذلك في تمام الساعة الحادية عشر ظهراً يوم الاثنين الموافق ٢٧/٤/٢٠٢٦

المركز الإقليمي للأغذية والأعلاف ٩ش جامعة القاهرة - الجيزة

ولنظر في جدول الأعمال المحدد على النحو التالي

١- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الاتحاد عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٥.

٢- المصادقة على قائمة المركز المالى في ٣١/١٢/٢٠٢٥ وقائمة الدخل عن الفترة من ١/١/٢٠٢٥ إلى ٣١/١٢/٢٠٢٥.

٣- إخلاء مسؤولية السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٥.

٤- تعيين مراقب حسابات الاتحاد عن السنة المالية ٢٠٢٦ وتحديد أتعابه.

٥- عرض ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٥.

وعلى السادة الأعضاء غير المسجلين للاشتراكات حتى عام ٢٠٢٥ المبادرة بالحضور إلى مقر الاتحاد مع ش الجيزة برج الأورمان للسداد قبل اجتماع الجمعية.

وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني في الموعد المحدد ستعقد الجمعية العمومية يوم الاثنين الموافق ١٨/٠١/٢٠٢٦ في نفس الموعد والمكان ويكون الاجتماع صحيحاً بحضور عشر عدد الأعضاء.

والله ولى التوفيق ..

رئيس مجلس الإدارة مهندس/ محمود العناني